

غرامشي والهيمنة والعلاقات الدولية: مقالة في المنهج

فوزية الفرجاني

*ترجمة مقال روبرت كوكس

مقدمة المترجم

العنوان الأصلي لهذا المقال هو Gramsci, Hegemony and International Relations كتبه روبرت كوكس Robert Cox (1926-2018) أستاذ العلوم السياسية الكندي المختص في العلاقات الدولية، ونُشر هذا المقال أول مرة في المجلد ١٢ العدد ٢ من مجلة Mellennium-Journal of International Studies، ص ص: ١٦٢-١٧٥، عام ١٩٨٣. ثم نُشر عديد المرّات في كتب مختلفة. وقد اخترنا ترجمته من الإنجليزية إلى العربية لأنّه مقال مرجعيّ في مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية. فصاحبه قد أخرج هذا المفهوم من مجال العلاقات بين الطبقات إلى مجال العلاقات الدولية. وصار هذا المقال مرجعاً أساسياً يعود إليه الباحثون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ويحيلون إليه في كتاباتهم.

وتكمن أهميته في التمييز بين هذا المفهوم والمفهومين المتأخمين له في أدبيّات العلاقات الدولية، وهما مفهوما السيطرة والامبريالية. وتكمن أهميته كذلك في عدم حصر هذا المفهوم في العلاقات بين الدول وجعله منفتحاً على دور الاقتصاد العالميّ المفتوح والمنظّمات الدولية متعدّدة الأطراف والمجتمع المدنيّ في العالم. وقد أسّس روبرت كوكس لهذا المفهوم انطلاقاً من مفهوم الهيمنة عند أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci والمفاهيم ذات الصلة به مثل التبعية وعلاقات القوة والكتلة التاريخية والثورة السلبية وثنائية القبول والإكراه.

ورغم أنّ "الهيمنة المضادة" التي عوّل عليها كاتب المقال لم تتحقّق إلى اليوم ولم تظهر علامات على قدرة "الكتل التاريخية الجديدة" على تغيير النظام العالميّ وبتات من غير المنتظر واقعياً بعد انهيار التجربة الاشتراكية أن يحصل ذلك بالطريقة التي

(* كلية الآداب
والعلوم الإنسانية-
صفاقس-تونس.

fouzi.ferjani018@
gmail.com

بشراً بها في المستقبل المنظور فإنّ هذا المقال لا يزال مهماً من الناحية النظرية نظراً إلى قيمته التأسيسية. إنّ هذه اللمحة النقدية القصيرة عن بعض مضامين المقال لا تنقص من قيمته. ولذلك رغم قابلية هذا المقال للنقد فإنّ ذلك لا يحول دون ترجمته إلى العربية تمكيناً للباحثين في موضوع الهيمنة والمفاهيم المتصلة به من الاستفادة العلمية منه.

المقال مترجماً

شرعت منذ مدة في قراءة دفاتر السجن لغرامشي*. كان القائد السابق للحزب الشيوعي الإيطالي مهتماً، في هذه الأجزاء التي كتبها في السجن الفاشي بين سنتي ١٩٢٩ و١٩٣٥، بمسألة فهم المجتمعات الرأسمالية في عشرينات القرن العشرين وثلاثيناته عامة وبمعنى الفاشية وإمكانات إقامة شكل بديل للدولة والمجتمع يقوم على الطبقة العاملة خاصة. وكان مدار قوله على الدولة وعلاقة المجتمع المدني بها وعلى علاقة السياسة والأخلاق والإيديولوجيا بالإنتاج. فليس من المفاجئ أنه لم يخصّ العلاقات الدولية بكلام مباشر وكثير. ورغم ذلك وجدت أنّ فكر غرامشي مفيد في فهم معنى المنظمة الدولية التي كنت مهتماً بها أساساً. فمفهوم الهيمنة عنده، على وجه التحديد، مهمّ ولكنّ العديد من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم الهيمنة والتي كان ينشئها بنفسه أو يطورها من عند الآخرين مهمة كذلك. إنّ هذه المقالة تبين فهمي لما يعنيه غرامشي بالهيمنة وما يتصل بها من مفاهيم وتقدّم الكيفية التي أعتقد بها أنّه يمكن تكييفها في فهم مسائل النظام العالمي مع الاحتفاظ بمعناها الأساسي. ولا تزعم أنّها دراسة نقدية لنظرية غرامشي السياسية، وإنّما هي مجرد اشتقاق لبعض الأفكار المفيدة في تعديل نظرية العلاقات الدولية الراهنة انطلاقاً من تلك النظرية^(١).

غرامشي والهيمنة

استمدت كلّ المفاهيم عند غرامشي من التاريخ-إمّا من تأملاته الخاصة في تلك الفترات التاريخية التي رآها تساعد على تفسير الحاضر أو من تجربته الشخصية في النضال السياسي والاجتماعي. وقد شملت حركة المجالس العمالية في أوائل عشرينات القرن العشرين ومشاركته في الأممية الثالثة ومعارضته للفاشية. إنّ أفكار غرامشي متصلة دائماً بالسياق التاريخي الخاص به. بل إنّ كان يعدل مفاهيمه باستمرار بحسب ظروف تاريخية محدّدة. فلا يمكن دراسة المفاهيم بمعزل عن استعمالاتها دراسة مفيدة لأنّ الاستعمالات المختلفة للمفهوم نفسه تبدو محتوية التناقضات ومواطن الغموض حين تكون المفاهيم مغرقة في التجريد^(٢). إنّ المفهوم، في فكر غرامشي، لينّ ومرن ولا يكون دقيقاً إلاّ إذا ارتبط بوضعية محدّدة يساعد

على تفسيرها ارتباطا بطور معنى المفهوم كذلك. هذه هي قوّة التاريخانية عند غرامشي، وفيها تكمن قوّةه التفسيرية. ولكن مصطلح "التاريخانية" كثيرا ما أساء فهمه وانتقده أولئك الذين يبحثون عن شكل من المعرفة غير تاريخي وأكثر تجريدا وترتيا وشمولية^(٣).

إنّ غرامشي يعدّل فكره في تناغم مع غاية العمل السياسي العمليّة. فقد كان يشير دائما في كتاباته داخل السجن إلى الماركسية باعتبارها "فلسفة البراكسيس"^(٤). إنّها، كما قد يظن المرء إلى حدّ ما على الأقل، تؤكّد الغاية الثورية العمليّة للفلسفة. وهي يمكن أن تشير، إلى حدّ ما كذلك، إلى استعداده للإسهام في تيار فكريّ متطور ومفعم بالحياة أو دافع عنه ماركس ولم تعين أعمال ماركس حدوده إلى الأبد. ولا شيء يمكن أن يكون أبعد عن عقله من ماركسية تتوقّف على تفسير النصوص المقدّسة قصد تكرار مجموعة خالدة من المقولات والمفاهيم.

أصول مفهوم الهيمنة

ثمّة طريقتان تفضيان إلى فكرة الهيمنة لدى غرامشي. أما الطريقة الأولى فتعود إلى النقاشات في الأممية الثالثة المتعلّقة باستراتيجية الثورة البولشيفية وإقامة دولة سوفياتية اشتراكية. وأما الطريقة الثانية فتعود إلى كتابات ميكافلي. وسعى بعض الملقّين وهم يكتشفون الطريقة الأولى إلى مقابلة فكر غرامشي بفكر لينين من خلال إرجاع فكرة هيمنة البروليتاريا إلى غرامشي وديكتاتورية البروليتاريا إلى لينين. وأكد آخرون اتفاقهما الأساسي^(٥). والمهم هو أنّ لينين أشار إلى البروليتاريا الروسية بوصفها طبقة مهيمنة وموجّهة أما سيطرتها فتدلّ ضمنا على الديكتاتورية وأما توجيهها فيدلّ على القيادة مع موافقة الطبقات الحليفة (وخاصة الفلاحين). ويتبنّى غرامشي في الواقع فكرة كانت شائعة في دوائر الأممية الثالثة ومفادها أنّ العمال يمارسون الهيمنة على الطبقات الحليفة والديكتاتورية على الطبقات المعادية. وعلاوة على ذلك فإنّ هذه الفكرة لم تخصّصها الأممية الثالثة إلا للطبقة العاملة وعبرت عن دور الطبقة العاملة في قيادة تحالف العمال والفلاحين وربما بعض الفئات الأخرى التي تؤيد التغيير الثوري^(٦).

ويكمن إبداع غرامشي في التطور الذي أدخله على هذه الطريقة الأولى: فقد جعل يطبّقها على البورجوازية وأدوات هيمنة الطبقة السائدة أو آلياتها^(٧). ومكّنه هذا من تمييز الحالات التي وصلت فيها البورجوازية إلى موقع هيمنيّ في قيادة بقية الطبقات من الحالات التي لم يتحقّق لها ذلك فيها. ففي شمال أوروبا في البلدان التي ترسّخت فيها الرأسمالية أولا كانت هيمنة البورجوازية كاملة. واقتضت تنازلات لفائدة الطبقات التابعة مقابل الإذعان للقيادة البورجوازية، وهي تنازلات أمكن لها أن

تفضي في النهاية إلى أشكال من الديمقراطية الاجتماعية التي تحافظ على الرأسمالية بما يجعلها أكثر مقبولة عند العمال والبورجوازية الصغيرة. ولم يحتج البورجوازيون في أحوال كثيرة إلى إدارة الدولة بأنفسهم لأن هيمنتهم كانت مترسخة في المجتمع المدني ترسخا كاملا. وأمكن للأرستقراطيين ملاك الأراضي في إنجلترا أو اليونان في بروسيا أو لدع منشق في عباءة نابليون الأول في فرنسا أن يحققوها لأنفسهم طالما اعترف القادة بأن هياكل المجتمع المدني الهيمنية تمثل قيودا أساسية لعملهم السياسي.

إن هذا الإدراك للهيمنة جعل غرامشي يوسع تعريفه للدولة. فلما كانت أجهزة الحكم الإدارية والتنفيذية والإكراهية مقيّدة فعلا بهيمنة الطبقة القائدة لتشكيلة اجتماعية بأكملها بات من غير المجدي حصر تعريف الدولة في تلك الأجزاء من الحكومة. وليكون مفهوم الدولة ذا معنى ينبغي أن يشمل كذلك أسس البنية السياسية في المجتمع المدني. وقد فكّر غرامشي في تلك الأسس بلغة تاريخية ملموسة-متمثلة في الكنيسة والنظام التعليمي والصحافة وكل المؤسسات التي ساعدت على خلق أنماط معينة من السلوك والتوقعات لدى الأشخاص تتسق مع النظام الاجتماعي الهيمني. فقد بين غرامشي، على سبيل المثال، أن النزل الماسونية في إيطاليا كانت رابطة بين المسؤولين الحكوميين الذين انضموا إلى جهاز الدولة بعد توحيد إيطاليا، ولذلك يجب اعتبارهم جزءا من الدولة من أجل تقييم بنيتها السياسية الأوسع. وبالتالي فإن هيمنة الطبقة السائدة جسّرت مقولتي الدولة والمجتمع المدني التقليديتين، وهما المقولتان اللتان احتفظتا بقيمة تحليلية معينة ولكنهما لم تعودا مطابقتين لكيانين قابلين للانفصال أحدهما عن الآخر في الواقع.

ونشأت الطريقة الثانية التي أدت إلى فكرة الهيمنة عند غرامشي من ميكافلي كما مرّت الإشارة إلى ذلك وهي تساعد على توسيع المجال الممكن لاستعمال المفهوم. فقد فكّر غرامشي مليا في ما كتبه ميكافلي في مسألة إنشاء دولة جديدة في كتابه "الأمير" خصوصا. ولئن كان ميكافلي في القرن الخامس عشر مهتما بالقيادة ودعم الأساس الاجتماعي لإيطاليا حين تكون موحدة فإن غرامشي اهتم في القرن العشرين بالقيادة والأساس الداعم لبديل من الفاشية. وإذا كان ميكافلي قد اهتم بالأمير الفرد فإن غرامشي اهتم بالأمير الحديث: وهو الحزب الثوري الملتزم بالحوار المستمر والمتطور مع قاعدة الدعم الخاصة به. واستعار غرامشي من ميكافلي صورة القوة بوصفها قنطورا نصفه إنسان ونصفه حيوان، وهو مزيج ضروري من القبول والإكراه^(٨). وتسود الهيمنة بقدر ما يكون جانب القوة التوافقي أبرز. ويكون الإكراه كامنا باستمرار ولكنه لا يُستعمل إلا في حالات هامشية

ومنحرفة. وتكون الهيمنة كافية لضمان انسجام سلوك أغلب الناس معظم الوقت. إن ترابط الأفكار الميكانيكية يحرر مفهوم السلطة (والهيمنة باعتبارها أحد أشكال السلطة) من صلتها من الناحية التاريخية بطبقات اجتماعية معينة ويمنحه قابلية أوسع للاستعمال في علاقات السيطرة والتبعية التي تشمل علاقات النظام العالمي كما سنفترض أدناه، ولكنه لا يجتث علاقات القوة من أساسها الاجتماعي (أي من خلال تحويلها، في حالة علاقات النظام العالمي، إلى علاقات بين الدول في صورتها الضيق) بل يوجه الانتباه نحو تعميق الوعي بهذا الأساس الاجتماعي.

حرب الحركة وحرب المواقع

فكر غرامشي ملياً، عند تأمله الطريقة الأولى لمفهوم الهيمنة عنده، في تجربة الثورة البولشيفية وسعى إلى تحديد الدروس التي يمكن استفادتها منها في العمل الثوري في أوروبا الغربية^(٩). واستخلص أن الظروف هناك مختلفة عن الظروف في روسيا اختلافاً كبيراً. ولتوضيح الفرق في الظروف والاختلافات الناتجة عن ذلك في الاستراتيجيات المطلوبة التجأ إلى التشابه العسكري الجزئي بين حروب الحركة وحروب المواقع. فقد كان الاختلاف الأساسي بين روسيا وأوروبا الغربية متمثلاً في القوة النسبية للدولة والمجتمع المدني. أما في روسيا فقد كان الجهاز الإداري والإكراهي للدولة مهيباً ولكنه أثبت أنه عرضة للأخطار في وقت كان فيه المجتمع المدني غير متطور. وتمكنت طبقة عاملة صغيرة صغراً نسبياً تفوقها طليعة منضبطة من التغلب على الدولة في حرب الحركة ولم تواجه أية مقاومة فعالة من بقية المجتمع المدني. واستطاع حزب الطليعة الشروع في تأسيس دولة جديدة من خلال مزيج من استعمال الإكراه ضد العناصر المتمردة وبناء القبول لدى الآخرين. (كان هذا التحليل مناسباً بصفة جزئية لفترة السياسة الاقتصادية الجديدة قبل أن يبدأ استخدام الإكراه على نطاق أوسع ضد سكان الريف).

وأما في أوروبا الغربية، وخلافاً لذلك، فقد كان المجتمع المدني الذي تهيمن عليه البورجوازية أكثر تطوراً بكل ما في الكلمة من معنى واتخذ أشكالاً متنوعة. ويمكن، في ما يمكن تصوّره، لحرب الحركة في ظروف الثوران الاستثنائي أن تمكن أية طليعة ثورية من تحقيق السيطرة على جهاز الدولة، ولكن يمكن لهذا العمل البطولي أن يؤول إلى الفشل في المدى البعيد بسبب نكوص المجتمع المدني. فقد وصف غرامشي الدولة في أوروبا الغربية بـ"خندق أبعد تقف وراءه شبكة قوية من الحصون والمتاريس" (وينبغي أن نفهم الدولة في معناها الضيق المتمثل في الجهاز الإداري والحكومي والإكراهي وليس المفهوم الواسع للدولة المذكور آنفاً).

كانت الدولة في روسيا مسيطرة سيطرة شاملة، وكان المجتمع المدني بدائياً وهلامياً.

أما في الغرب فكانت هناك علاقة خاصة بين الدولة والمجتمع المدني، وحين اضطرت الدولة اهتزت بنية المجتمع القويّة فجأة" (غرامشي، ١٩٧١: ٢٣٨). وهكذا بين غرامشي أنّ حرب الحركة لا يمكن أن تكون فعّالة ضدّ المجتمعات-الدولة الهيمنية في أوروبا الغربية. فالاستراتيجية البديلة هي حرب المواقع التي تنشئ بتدرج وبطء قوّة الأسس الاجتماعية لدولة جديدة. ففي أوروبا الغربية كان يجب كسب النضال في المجتمع المدنيّ قبل نجاح الهجوم على الدولة. إنّ الهجوم السابق لأوانه على الدولة عن طريق حرب الحركة لن يكشف إلاّ ضعف المعارضة ولن يؤدي إلاّ إلى فرض سيطرة البورجوازية من جديد إذا عادت مؤسّسات المجتمع المدنيّ إلى السيطرة. والمضامين الاستراتيجية لهذا التحليل واضحة، ولكنها محفوفة بالعوائق. فبناء الأساس لدولة ومجتمع بديلين بقيادة الطبقة العاملة يعني إنشاء مؤسّسات بديلة وموارد فكرية بديلة في المجتمع القائم ومدّ الجسور بين العمال وبقية الطبقات التابعة. وهذا يعني بناء هيمنة مضادة داخل هيمنة راسخة بناء فعلياً مع مقاومة الضغوط والإغراءات من أجل العودة إلى السعي إلى تحقيق مكاسب إضافية لمجموعات ثانوية في إطار هيمنة البورجوازية. هذا هو الرابط بين حرب المواقع بوصفها استراتيجية ثورية طويلة المدى والديمقراطية الاجتماعية بوصفها سياسة تحقيق للمكاسب في إطار النظام القائم.

الثورة السلبية

لم تكن كلّ مجتمعات أوروبا الغربية تحت هيمنة البورجوازية. فقد ميّز غرامشي بين صنفين من المجتمع. أما الصنف الأول فقد خضع لثورة اجتماعية شاملة وحقق نتائجها تحقيقاً كاملاً في أنماط إنتاج وعلاقات اجتماعية جديدة. وكانت إنجلترا وفرنسا حالتين سارتا في هذا الاتجاه أكثر من أغلب البلدان الأخرى. وأما الصنف الثاني فهو المجتمعات التي كان عليها كذلك أن تستورد جوانب نظام جديد أنشئ في الخارج أو فرضت عليها دون استبدال النظام القديم. فوقع هذه المجتمعات في جدلية الثورة-الاستعادة التي اتجهت نحو الانسداد لأنّ أيّ من القوى الجديدة والقديمة لم تكن قادرة على الانتصار. فقد فشلت البورجوازية الصناعية الجديدة في هذه المجتمعات في تحقيق الهيمنة. فأوجد ذلك الجمود الناشئ مع الطبقات الاجتماعية المهيمنة بشكل متوارث الظروف التي سماها غرامشي "ثورة سلبية"، وهي مقدّمة للتغييرات التي لم تتضمن أيّ إيقاظ للقوى الشعبية^(١٠).

إنّ المرافق النموذجي للثورة السلبية في التحليل الغرامشي هو القيصريّة caesarism: رجل قويّ يتدخل لحلّ المأزق بين القوى الاجتماعية المتماثلة والمتعارضة. وقد سلّم غرامشي بوجود نوعين من القيصريّة أحدهما تقدّميّ والآخر رجعيّ. يكون النوع

التقدمي حين تشرف قاعدة قويّة على تطوير دولة جديدة تطويراً أكثر تنظيماً، ويكون النوع الرجعي عندما تحافظ على استقرار السلطة القائمة. وكان نابليون الأول حالة للقيصريّة التقدّميّة، ولكنّ نابليون الثالث، وهو نموذج القيصريّة الرجعيّة، كان أكثر تمثيلاً للنوع الملانم للظهور في مسار الثورة السليبيّة. إنّ تحليل غرامشي هنا متطابق تقريباً مع تحليل ماركس في مقالته "الثامن عشر من برومير" لوييس بونابرت": كانت البورجوازيّة الفرنسيّة غير القادرة على الحكم مباشرة عن طريق أحزابها السياسيّة الخاصّة مكتفية بتطوير الرأسماليّة في ظلّ نظام سياسيّ كسب أساسه الاجتماعيّ من الفلاحين، وهم طبقة غير مترابطة وغير مننظمة أمكن لبونابرت أن يزعم أنّه ممثّلها الافتراضيّ.

وفي إيطاليا في أواخر القرن التاسع عشر، كانت البورجوازيّة الصناعيّة الشماليّة، وهي الطبقة الأكثر استفادة من توحيد إيطاليا، غير قادرة على السيطرة على شبه الجزيرة. وأصبح المبدأ الأساس للدولة الجديدة هو التحالف بين البورجوازيّة الصناعيّة في الشمال وملأك الأرض في الجنوب—وهو تحالف استفاد منه أتباع البورجوازيّة الصغيرة (خاصة في الجنوب) الذين عملوا في بيروقراطية الدولة وفي الأحزاب السياسيّة الجديدة وصاروا وسطاء بين الدولة والفئات السكانيّة المختلفة. إنّ غياب أيّ مشاركة شعبيّة دائمة وواسعة النطاق في حركة التوحيد قد فسّر طابع "الثورة السليبيّة" الذي اتسمت به حصيلتها. وفي أعقاب الحرب العالميّة الأولى أظهر احتلال العمّال والفلاحين للمصانع والأرض قوّة كبيرة بما يكفي لتهديد الدولة القائمة دون القدرة على إزاحتها. ثمّ حدث هناك ما أسماه غرامشي بـ"انزياح مبدأ الدولة"^(١١) نحو البورجوازيّة الصغيرة، الطبقة الوحيدة واسعة الانتشار في البلاد، التي أصبحت ملاذاً للسلطة الفاشيّة. وواصلت الفاشيّة الثورة السليبيّة محافظة على موقف طبقات الملأك القديمة ولكنها عجزت عن كسب تأييد مجموعات العمّال أو الفلاحين التابعة.

وبصرف النظر عن القيصريّة، فإنّ الميزة المهمّة الثانية للثورة السليبيّة في إيطاليا سمّاها غرامشي التراسفورمزمو* transformismo. وقد مثّله في إيطاليا جيوفني جيوليتي Giovanni Giolitti الذي سعى إلى تحقيق أوسع ائتلاف مصالح ممكن والذي سيطر على المشهد السياسيّ في السنوات السابقة للفاشيّة. فقد كان يريد، على سبيل المثال، أن يجلب عمّال الصناعة الشماليّين إلى جبهة مشتركة مع أصحاب المصانع من خلال سياسة حمائيّة. وساعد التراسفورمزمو على اختيار القادة المحتملين للمجموعات الاجتماعيّة التابعة. وإذا وسّع التراسفورمزمو يمكن أن يكون استراتيجيّة استيعاب للأفكار الخطيرة المحتملة وتدجين لها عن طريق

تكيفها مع سياسات الائتلاف المسيطر ويمكنه بالتالي عرقلة تشكيل أيّ معارضة للسلطة السياسيّة والاجتماعيّة القائمة منظمّة على أساس طبقيّ. وواصلت الفاشيّة التراسفورميرمو. ويفسّر غرامشي شركات الدولة الفاشيّة (the fascist state corpora-tism) باعتبارها محاولة فاشلة لإدخال بعض الممارسات الصناعيّة الأكثر تطوّرًا الخاصّة بالرأسماليّة الأمريكيّة تحت رعاية الإدارة الإيطاليّة القديمة. إنّ مفهوم الثورة السلبية نظير لمفهوم الهيمنة في وصف حالة مجتمع غير هيمنيّ- وهو مجتمع لم تكن فيه أيّة طبقة مسيطرة قادرة على تحقيق الهيمنة بمعنى المصطلح عند غرامشي. وهذا المفهوم للثورة السلبية مع مكوّنيه المتمثّلين في القيصريّة والتراسفورميرمو مناسب اليوم لتصنيع بلدان العالم الثالث.

الكتلة التاريخيّة (Blocco Storico)

نسب غرامشي مفهوم الكتلة التاريخيّة عنده blocco storico إلى جورج سورال George Sorel رغم أنّ سورال لم يستعمل المصطلح قطّ ولا أيّ مصطلح آخر بالمعنى الدقيق الذي منحه له غرامشي^(١٢). بيد أنّ سورال أوّل العمل الثوريّ بلغة الأساطير الاجتماعيّة التي انهمك الناس من خلالها في عمل أدركوا أنّ فيه مواجهة للوحدات- التي رأوا فيها نظاما جديدا يتحدّى نظاما قائما. وفي سياق حدث مفاجئ وعنيف يمكن أن يتمّ إسقاط النظام القديم برمّته والسماح لنظام جديد بالظهور^(١٣). ورغم أنّ غرامشي لم يشاطره ذاتانيّة هذه الرؤيّة subjectivism فإنّه يشاطره الرؤيّة التي مدارها على أنّ الدولة والمجتمع يؤلّفان معا بنية صلبة وأنّ الثورة تنطوي على تطوير هيكل آخر له من القوّة ما يتيح له الحلول محلّ الهيكل الأوّل. ورأى وهو يحاكي ماركس أنّ هذا لا يمكن أن يتحقّق إلّا إذا استنفد الهيكل الأوّل إمكانياته كاملة. وسواء كان هذا الهيكل مهيمنا أو ناشئا فهو ما سمّاه غرامشي كتلة تاريخيّة.

إنّ الأسطورة الاجتماعيّة، عند سورال، وهي شكل قويّ من الذاتيّة الجماعيّة collective subjectivity ، يمكن أن تعرقل الميول الإصلاحيّة. فهذه الميول الإصلاحيّة يمكنها من نواح أخرى أن تجذب العمّال بعيدا عن النقابيّة الثوريّة-revolutionary syndicalism إلى اتحاديّة عماليّة تدريجيّة incrementalist trade unionism أو سياسات حزبيّة إصلاحيّة. وكانت الأسطورة سلاحا في الصراع وأداة تحليليّة أيضا. وكان للكتلة التاريخيّة عند غرامشي على نحو مشابه توجهّ ثوريّ من خلال تأكيدها وحدة الأنظمة السياسيّة-الاجتماعيّة وتماسكها. لقد كانت دفاعا ثقافيّا ضدّ الاختيار المشترك co-option عن طريق التراسفورميرمو. والكتلة التاريخيّة مفهوم جدليّ وهو ما يعني أنّ عناصرها المتفاعلة تولّد وحدة كبرى. وقد أعلن غرامشي أنّ هذه العناصر المتفاعلة ذاتيّة وموضوعيّة أحيانا وبنية فوقيّة وبنية أحيانا أخرى.

تشكل البنى والبنى الفوقية "كتلة تاريخية". وهذا يعني أن طاقم البنى الفوقية المركب والمتناقض والمتنافس إنما هو انعكاس لطاقم علاقات الإنتاج الاجتماعية (غرامشي، ١٩٧٨: ٣٦٦). إن تجاوز مجالات النشاط السياسية والأخلاقية والإيديولوجية وعلاقاتها المتبادلة مع المجال الاقتصادي يتيح تجنب الاختزالية reductionism. إنه يتيح تجنب اختزال كل شيء في الاقتصاد (الاقتصادوية) economism أو في الأفكار (المثالية) idealism. ففي المادية التاريخية عند غرامشي (التي كان حذرا في تمييزها مما أسماه "الاقتصادوية التاريخية" historical economism) أو من التفسير الاقتصادي للتاريخ تفسيرا ضيقا) ترتبط الأفكار والظروف المادية بعضها ببعض باستمرار وتؤثر كل منها في الأخرى تأثيرا متبادلا ولا تقبل اختزال إحداها في الأخرى. فيجب أن تفهم الأفكار في علاقة بالظروف المادية. وتشمل الظروف المادية كلاً من العلاقات الاجتماعية ووسائل الإنتاج المادية. وتوجه البنى الفوقية للإيديولوجيا والتنظيم السياسي مجرى تطور كل من وجهي الإنتاج ويوجهانها. ولا يمكن لكتلة تاريخية أن توجد دون طبقة اجتماعية هيمنية. وأينما تكن الطبقة المهيمنة هي الطبقة السائدة في بلاد أو في تشكيلة اجتماعية social formation تحافظ الدولة (في مفهومها الموسع عند غرامشي) على التماسك والهوية داخل الكتلة من خلال نشر ثقافة مشتركة. ويمكن لكتلة جديدة أن تتشكل حين تتمكن إحدى الطبقات التابعة (مثل العمال) من ترسيخ هيمنتها على بقية المجموعات التابعة الأخرى (مثل المزارعين الصغار والهامشييين). وتتطلب هذه العملية حوارا مكثفا بين القادة والأتباع داخل الطبقة التي ستكون مهيمنة. ولا يمكن لغرامشي أن يكون متفقا مع لينين في فكرته المتعلقة بحزب الطليعة الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية قيادة طبقة عاملة غير ناضجة إلا إذا كانت وجهها من وجوه حرب الحركة. ولما كانت استراتيجية حرب المواقع مطلوبة في البلدان الغربية، كما رآها، فإن دور الحزب ينبغي أن يتمثل في القيادة وتكثيف الحوار وتطويره داخل الطبقة العاملة وبين هذه الطبقة وبقية الطبقات التابعة التي يمكن إدخالها في تحالف معها. إن "خط الكتلة" mass line بوصفه تقنية تعبئة طورها الحزب الشيوعي الصيني ينسجم مع تفكير غرامشي في هذه النقطة. ويلعب المثقفون دورا أساسيا في بناء كتلة تاريخية. وليسوا طبقة اجتماعية متميزة لاطبقية نسبيا. إن غرامشي يعتبرهم مرتبطين ارتباطا عضويا بطبقة اجتماعية. إنهم يؤدون وظيفة تطوير الصور الذهنية والتكنولوجيات والمنظمات التي تجمع أعضاء طبقة وأعضاء كتلة تاريخية في هوية مشتركة كما يؤدون وظيفة دعمها. أما المثقفون البورجوازيون فيقومون بهذا من أجل مجتمع برمته تكون فيه البورجوازية مهيمنة. وأما مثقفو الطبقة العاملة العضويون فيستطيعون أن يقوموا

بدور مشابه في إنشاء كتلة تاريخية جديدة تحت هيمنة الطبقة العاملة في ذلك المجتمع. وليقوموا بهذا عليهم أن يطوروا ثقافة وتنظيماً وتقنية متميزة تميزاً واضحاً وأن يقوموا بذلك في تفاعل مستمر مع أعضاء الكتلة الناشئة. فكلّ منهم هو عند غرامشي مثقّف في بعض الجوانب رغم أنّ الوظيفة الاجتماعية للمثقّف لا يقوم بها طوال الوقت إلاّ بعضهم. وفي هذه المهمة كان الحزب في تصوّره "مثقّفًا جماعياً" collective intellectuel. ويميّز غرامشي، في الاتجاه نحو الهيمنة وإنشاء كتلة تاريخية، بين ثلاثة مستويات من الوعي: الوعي الاقتصادي-النقابي the economic- corporative الذي يدرك المصالح الخاصة بمجموعة معينة أولاً، والتكافل أو الوعي الطبقي الذي يتّسع لطبقة اجتماعية بأكملها ولكنه ينحصر في المستوى الاقتصاديّ الصرف ثانياً، والوعي الهيمني الذي يجعل مصالح الطبقة القائدة في انسجام مع مصالح الطبقات التابعة ويدمج هذه المصالح الأخرى في إيديولوجية يعبر عنها بلغة كونية ثالثة (غرامشي، ١٩٧١: ١٨٠-١٩٥). ويقول غرامشي إنّ الاتجاه نحو الهيمنة هو "عبور من البنية إلى مجال البنى الفوقية المركبة"، ويعني بذلك المرور من المصالح الخاصة لمجموعة أو طبقة إلى بناء المؤسسات ووضع الإيديولوجيات. وإن عكست هذه المؤسسات والإيديولوجيات هيمنة كانت كونية الشكل. وهذا يعني أنّها يجب ألاّ تبدو خاصّة بطبقة معينة ويجب أن ترضي المجموعات التابعة دون أن تضعف من قيادة الطبقة المهيمنة أو من مصالحها الحيوية.

الهيمنة والعلاقات الدولية

يمكننا الآن أن ننقل ممّا قاله غرامشي في الهيمنة والمفاهيم المتصلة بها إلى مضامين هذه المفاهيم في العلاقات الدولية. ولكن من المفيد أولاً أن ننظر في ما ذكره غرامشي نفسه في العلاقات الدولية وهو قليل، ولنبدأ بهذا المقطع:

هل تسبق العلاقات الدولية (من الناحية المنطقية) العلاقات الاجتماعية الأساسية أم تتبعها؟ قد لا يوجد شك في كونها تتبع. فأيّ تجديد عضويّ في البنية الاجتماعية من خلال تعبيراتها التقنية-العسكرية يغيّر العلاقات المطلقة والنسبية في الحقل الدوليّ كذلك تغييراً عضوياً. (غرامشي، ١٩٧١: ١٧٦).

يقصد غرامشي بـ"العضويّ" ما كان بنويّاً طويل المدى أو دائماً ومتعارضاً مع "الظرفيّ" conjunctural أو قصير المدى. وكان يقول إنّ التغييرات الأساسية في علاقات القوّة الدولية أو النظام العالميّ التي تُعتبر تغييرات في التوازن الاستراتيجي-العسكريّ والجيو-سياسيّ يمكن أن تُردّ إلى التغييرات الأساسية في العلاقات الاجتماعية. ولم يتجاهل غرامشي الدولة بأيّ شكل من الأشكال ولم ينقص من أهميتها. فقد ظلّت الدولة عنده هي الكيان الأساسيّ في العلاقات الدولية

والميدان الذي تقع فيه الصراعات الاجتماعية، وهي، إذن، الميدان الذي يمكن فيه بناء هيمنة الطبقات الاجتماعية أيضا. وفي هذه الهيمنة الخاصة بالطبقات الاجتماعية تتحد الخصائص المهمة للأمم بطرق فريدة وأصيلة. وتؤمّم الطبقة العاملة نفسها في عملية بناء هيمنتها. ويمكن لظهور كتل جديدة يقودها العمال في المستوى الوطني أن يسبق، في سياق هذا التفكير، أي إعادة هيكلة أساسية للعلاقات الدولية. ولكن الدولة التي تبقى مركز الاهتمام الأول للنضال الاجتماعي والكيان الأساسي في العلاقات الدولية هي الدولة الموسّعة التي تشمل أساسها الاجتماعي. إن هذه الرؤية تضع جانبا الرؤية الضيقة والسطحية للدولة التي تختزلها في بيروقراطية السياسة الخارجية مثلا أو في القدرات العسكرية للدولة.

ولغرامشي، من وجهة نظره الإيطالية، شعور عميق بما نسميه الآن التبعية. فهو يعلم أن ما حصل في إيطاليا كان بتأثير ملحوظ من القوى الخارجية. فللقوى العظمى، في مستوى السياسة الخارجية الصرفة، حرية نسبية في ضبط سياستها الخارجية استجابة للمصالح المحلية، وللقوى الصغرى قدر أقل من الاستقلال (غرامشي، ١٩٧١: ٢٦٤). فالحياة الاقتصادية للدول التابعة مختزقة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بحياة الدول القوية. وعلاوة على ذلك فإن هذا الوضع أكثر تعقيدا بسبب الوجود داخل بلدان المناطق المتنوعة هيكليا التي لها أنماط مميزة من العلاقة بالقوى الخارجية. (غرامشي، ١٩٧٤: ١٨٢).

وحتى في مستوى أعمق فإن تلك الدول القوية هي على وجه التحديد تلك الدول التي خضعت لثورة اقتصادية واجتماعية عميقة وحققّت نتائج هذه الثورة تحقيقا كاملا في شكل الدولة والعلاقات الاجتماعية. وكانت الثورة الفرنسية الحالة التي فكّر فيها غرامشي مليا، ولكن يمكننا التفكير في تطوّر الولايات المتحدة والقوة السوفييتية بالطريقة نفسها. إنهما تطوران قاما على الأمة برمتها وتدفعان خارج الحدود الوطنية ليصبحا ظاهرتين متمددتين في المستوى الدولي. وتلقّت دول أخرى تأثير هذين التطورين بطريقة أكثر سلبية، وهي حالة لما اعتبره غرامشي في المستوى الوطني ثورة سلبية. ويحدث هذا التأثير حين لا ينشأ دافع التغيير من "تطور اقتصادي محلي واسع... وإنما يكون بدلا من ذلك انعكاسا لتطورات دولية تنقل تياراتها الإيديولوجية إلى الأطراف". (غرامشي، ١٩٧١: ١١٦).

وليست المجموعة التي تكون حاملة للأفكار الجديدة في تلك الظروف مجموعة اجتماعية أهلية ملتزمة التزاما فعليا ببناء قاعدة اقتصادية جديدة مع بنية جديدة للعلاقات الاجتماعية. إنها طبقة مثقفة تلتقط الأفكار الناشئة من ثورة اجتماعية واقتصادية خارجية سابقة. وبالتالي فإن تفكير هذه المجموعة يتخذ شكلا ماثليا لا

أساس له في التطور الاقتصادي المحلي، ويتخذ صورها للدولة شكل "الحقيقة المطلقة العقلانية" (rational absolute غرامشي، ١٩٧١: ١١٧). وانتقد غرامشي فكر بينديتو كروس (Benedetto Croce، وهو الشخصية المسيطرة على المؤسسة الفكرية الإيطالية في زمنه، لأنه يرمز إلى هذا النوع من التشوه.

الهيمنة والنظام العالمي

هل مفهوم الهيمنة عند غرامشي قابل للاستعمال في المستوى الدولي أو العالمي؟ قبل محاولة افتراض الكيفية الممكنة للقيام بهذا من الجيد استبعاد بعض استعمالات المصطلح الشائعة في دراسات العلاقات الدولية. فكثيرا ما استعمل مصطلح "الهيمنة" للدلالة على سيطرة دولة على دول أخرى وبالتالي تم حصر الاستعمال في العلاقة بين الدول. وتُستعمل "الهيمنة" أحيانا تعبيرا لطيفا عن الإمبريالية. ويبدو أن الزعماء السياسيين الصينيين كان في أذهانهم مزيج من هذين المعنيين حين اتهموا الاتحاد السوفييتي بالهيمنة hegemonism. ويختلف هذان المعنيان كثيرا عن معنى المصطلح عند غرامشي، ولذلك من الأفضل استعمال مصطلح "السيطرة" dominance بدلا منهما بغية الوضوح في هذه الورقة.

وعند استعمال مصطلح الهيمنة في النظام العالمي، يكون من المهم تحديد زمن ابتداء دورة الهيمنة وزمن انتهائها. ويمكن تسمية كل دورة تتحقق فيها هيمنة عالمية دورة هيمنية وكل دورة تسود فيها سيطرة من نوع غير هيمني دورة غير هيمنية. وللتوضيح دعنا نعتبر القرن والنصف الماضيين منقسمين إلى أربع دورات ملحوظة تقريبا: ١٨٤٥-١٨٧٥ و ١٨٧٥-١٩٤٥ و ١٩٤٥-١٩٦٥ و ١٩٦٥ إلى الآن (١٤).

كانت الدورة الأولى (١٨٤٥-١٨٧٥) هيمنية: كان هناك اقتصاد عالمي مركزه بريطانيا. فقد حققت المذاهب الاقتصادية economic doctrines المتناغمة مع التفوق البريطاني والكونية في شكلها في أن-كالميزة النسبية comparative advantage والتجارة الحرة ومعيار الذهب gold-standard انتشارا تدريجيا من بريطانيا نحو الخارج. وضمنت قوة الإكراه هذا النظام. ودعمت بريطانيا توازن القوى في أوروبا مانعة بذلك أي قوة برية من تحدي الهيمنة. وكانت بريطانيا تتحكم في البحر وكان بإمكانها أن تفرض على بلدان الأطراف الإذعان لقوانين السوق.

وتراجعت كل هذه المقومات في الدورة الثانية (١٨٧٥-١٩٤٥). فقد تحددت بقية الدول التفوق البريطاني. واختل توازن القوى في أوروبا وهو ما أدى إلى حربين عالميتين. وحلت الحمائية protectionism محل التجارة الحرة. وتم التخلي عن معيار الذهب في النهاية وانقسم الاقتصاد العالمي إلى كتل اقتصادية. وكانت هذه الدورة غير هيمنية. وفي الدورة الثالثة اللاحقة للحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٦٥) أوجدت الولايات

المتحدة نظاما عالميا هيمنيا جديدا شبيها في بنيته الأساسية بالنظام الذي سيطرت عليه بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن تم تكييف المؤسسات والمذاهب doctrines مع اقتصاد عالمي أكثر تعقيدا ومع مجتمعات وطنية أكثر حساسية للتداعيات السياسية للأزمات الاقتصادية.

واتضح من أواخر ستينات القرن العشرين إلى بداية سبعيناته أحيانا أن هذا النظام العالمي القائم على الولايات المتحدة لم يعد قادرا على الاستمرار. وطيلة الأزمنة المضطربة الموالية فُتح المجال لثلاث إمكانيات للتحوّل البنيوي في النظام العالمي: إعادة بناء الهيمنة بتوسيع الإدارة السياسية وفق الخطط التي وضعتها اللجنة الثلاثية Trilateral Commission أولا، والتجزئة المتزايدة للاقتصاد العالمي إلى مناطق اقتصادية متمركزة حول القوى الكبرى ثانيا، والإصرار الممكن على هيمنة مضادة قائمة على العالم الثالث مع الدعوة المشتركة إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد the New International Economic Order ثالثا.

وبناء على هذه الملاحظة التجريبية قد يظهر من الناحية التاريخية أن الدولة تستطيع أن تؤسس نظاما عالميا كونيا في البداية وأن تحميه لتصبح هيمنية. يعني أنه ليس نظاما تستغل فيه دولة واحدة الآخرين استغلالا مباشرا وإنما هو نظام يمكن لبقية الدول (أو على الأقل تلك التي تستطيع الهيمنة) أن تجده منسجما مع مصالحها. وقد يكون من الصعب تصوّر مثل هذا النظام بلغة "بين-الدول" inter-state وحدها لأن هذا يمكن أن يؤوّل إلى التعارض مع مصالح الدولة. ويمكن أن يتيح بروز الفرص لقوات المجتمع المدني حتى تعمل في مستوى عالمي (أو في مستوى المجال الذي تسود فيه الهيمنة). ولا يقوم المفهوم الهيمني للنظام العالمي على تنظيم الصراع بين الدول فحسب وإنما يقوم كذلك على مجتمع مدني عالمي التصميم أي نمط إنتاج mode of production ذي مدى عالمي يؤدي إلى وجود روابط بين الطبقات الاجتماعية في البلدان التي يشملها.

إن دورات الهيمنة من هذا النوع توجد بفضل دول قوية خضعت لثورة اقتصادية واجتماعية شاملة. فالثورة لا تغيّر البنى السياسية والاقتصادية الداخلية في الدولة المعنية فحسب وإنما تطلق العنان للأنشطة التي تنتشر خارج حدود الدولة كذلك. فالهيمنة العالمية، إذن، هي في بداياتها توسّع خارجي للهيمنة (الوطنية) الداخلية التي أنشأتها طبقة اجتماعية مهيمنة. وتصبح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والتكنولوجيا المتصلة بهذه الهيمنة الوطنية نماذج تُحاكى في الخارج. وتؤثر مثل هذه الهيمنة التوسعية في بلدان الأطراف الأبعد بوصفها ثورة سلبية. فهذه البلدان لم تخضع للثورة الاجتماعية الشاملة نفسها ولم تتطور اقتصاداتها بالطريقة

نفسها وإنما هي تحاول دمج عناصر من النموذج الهيميني دون مقاطعة هياكل السلطة القديمة. ورغم أن دول الأطراف قد تتبنى بعض وجوه القلب الهيميني الثقافية والاقتصادية hegemonic core فإنها أقل قدرة على تبني نماذجه السياسية. ومثلما أصبحت الفاشية شكلاً للثورة السلبية في إيطاليا في فترة ما بين الحربين فإن الأشكال المختلفة للنظام البيروقراطي-العسكري أشرفت اليوم على الثورة السلبية في الأطراف. ففي النموذج الهيميني العالمي تكون الهيمنة أكثر شدة ومتانة في القلب ومثقلة أكثر بالتناقضات في الأطراف.

ليست الهيمنة في المستوى الدولي، إذن، مجرد نظام بين الدول. إنها نظام داخل اقتصاد عالمي ذي نمط إنتاج مهيمن يخترق كل البلدان ويرتبط بأنماط الإنتاج التابعة الأخرى. إنها كذلك مجموعة من العلاقات الاجتماعية الدولية التي تصل بين الطبقات الاجتماعية في البلدان المختلفة. ويمكن اعتبار الهيمنة العالمية بنية اجتماعية وبنية اقتصادية وبنية سياسية، ولا يمكن أن تكون منحصرة في إحدى هذه البنى وإنما هي البنى الثلاثة جميعها. والهيمنة العالمية، علاوة على ذلك، متجسدة في المعايير الكونية والمؤسسات والآليات التي تضع القواعد العامة لسلوك الدول وسلوك قوى المجتمع المدني التي تعمل عبر الحدود الوطنية وهي القواعد التي تدعم نمط الإنتاج المهيمن.

آليات الهيمنة: المنظمات الدولية

إن إحدى الآليات التي يتم من خلالها تجسيد المعايير الكونية للهيمنة العالمية هي المنظمة الدولية. وتشغل المنظمة الدولية، في الواقع، وكأنها سيرورة process يتم من خلالها تطوير مؤسسات الهيمنة وإيديولوجيتها. ومن الجوانب التي تترجم الدور الهيميني للمنظمة الدولية نذكر ما يلي: (١) أنها تجسد القواعد التي تيسر توسع النظم العالمية الهيمينية. (٢) وهي نفسها نتاج للنظام العالمي الهيميني. (٣) وأنها تشرعن معايير النظام العالمي شرعنة إيديولوجية. (٤) وتختار النخب من بلدان الأطراف. (٥) وتمتص الأفكار المضادة للهيمنة.

وتجسد المؤسسات الدولية القواعد التي تيسر تمدد القوى الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة وتسمح في الوقت نفسه بالتعديلات التي يجريها ذوو النفوذ التابعون بأقل ما يمكن من المشقة. وتكون القواعد المنظمة للنقد الدولي والعلاقات التجارية مهمة بشكل خاص. إنها موضوع أساسا لتعزيز التوسع الاقتصادي. وتسمح في الوقت نفسه بالاستثناءات والقيود لرعاية الوضعيات المشككة. ويمكن مراجعتها في ضوء الظروف المتغيرة. وتوفر مؤسسات بريتون وودز المزيد من الإجراءات الوقائية للشؤون الاجتماعية المحلية مثل البطالة أكثر مما كان يوفره معيار الذهب في الحالة

التي كانت فيها السياسات الوطنية متناغمة مع غاية الاقتصاد العالمي الليبرالي. ويفتح النظام الحالي الخاص بأسعار التبادل الحرّ المجال للإجراءات الوطنية كذلك بينما يحافظ على مبدأ الالتزام بتنسيق السياسات الوطنية لفائدة اقتصاد عالمي ليبرالي. إن المؤسسات والقواعد الدولية عموماً تنشئها الدولة التي ترسخ الهيمنة، أو يجب أن تكسب دعم تلك الدولة على الأقل. وتهتم الدولة المهيمنة بكسب القبول من الدول الأخرى وفقاً لهرمية القوى داخل البنية الدولية للهيمنة inter-state structure of hegemony. وتتم استشارة بعض البلدان من الدرجة الثانية قبل غيرها وهو ما يضمن الحصول على الدعم منها. ويكون قبول بعض بلدان الأطراف على الأقل مطلوباً. ويمكن أن يكون للمشاركة الشكلية وزن لصالح القوى المهيمنة كما هو الشأن في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو يمكن أن يكون لها وزن على أساس صوت واحد للدولة الواحدة كما هو الشأن في أغلبية المؤسسات الدولية الكبرى الأخرى. فتمت بنية غير رسمية للتأثير تعكس المستويات المختلفة للقوة السياسية والاقتصادية الحقيقية التي تقوم عليها الإجراءات الرسمية لاتخاذ القرارات. وتؤدي المؤسسات الدولية دوراً إيديولوجياً كذلك. إنها تساعد على تحديد المبادئ التوجيهية لسياسة الدول ولبعض المؤسسات والممارسات الشرعية في المستوى الوطني. إنها تعكس التوجيهات التي تكون في صالح القوى الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة. فقد أيدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، في التوصية بالنقد monetarism، إجماعاً سائداً في التفكير السياسي في بلدان القلب*** وقوت أولئك الذين كانوا مصممين على مكافحة التضخم بهذه الطريقة ضد أولئك الذين كانوا أكثر قلقاً بشأن البطالة. وتشعر منظمة العمل الدولية ILO، من خلال تأييد الهيكل الثلاثي tripartism، العلاقات الاجتماعية التي تطوّرت في بلدان القلب بوصفها نموذجاً مرغوباً فيه للمنافسة.

ويتم اختيار النخبة الموهوبة من بلدان الأطراف في المؤسسات الدولية بطريقة التراسفورمزمو. ويحكم على الأفراد من بلدان الأطراف بالعمل داخل هياكل الثورة السلبية رغم أنهم قد يأتون إلى المؤسسات الدولية وفي أذهانهم فكرة العمل من داخلها لتغيير النظام. ولا بدّ لهم في أحسن الأحوال أن يساعدوا على تحويل عناصر "التحديث" إلى الأطراف مادامت هذه العناصر متناغمة مع مصالح القوى المحلية الراسخة. فشأن الهيمنة شأن وسادة تمتصّ العواصف، ولا مفرّ لمن يريد أن يكون مهاجماً من أن يجد أنّها مريحة للنوم عاجلاً أو آجلاً. ولا يمكن لمشاركتهم أن تمثل خطراً حقيقياً إلا إذا كان التمثيل في المؤسسات الدولية قائماً بشكل ثابت على تحدٍ سياسي واجتماعي صريح للهيمنة—يعني على كتلة تاريخية ناشئة وهيمنة

مضادة. والاختيار المشترك للأفراد البارزين من الأطراف يجعل هذا الأمر أقل احتمالاً. ويمتصّ التراسفورميرموزو كذلك الأفكار المحتملة المضادة للهيمنة ويجعل هذه الأفكار متناغمة مع مبدأ الهيمنة. ففكرة التعويل على الذات، على سبيل المثال، بدأت بوصفها تحدياً للاقتصاد العالمي من خلال الدعوة إلى تنمية مستقلة مصممة ذاتياً. أما اليوم فقد طرأ على المصطلح تحولٌ وبات يعني دعم وكالات الاقتصاد العالمي لبرامج الرفاه "قم بذلك بنفسك" do-it-yourself welfare programmes في بلدان الأطراف. وتهدف هذه البرامج إلى جعل سكان الأرياف قادرين على تحقيق الاكتفاء الذاتي وإلى وقف النزوح الريفي إلى المدن وتحقيق درجة كبرى من الاستقرار السياسي والاجتماعي للسكان الذين يكون الاقتصاد العالمي غير قادر على إدماجهم. ويصبح التعويل على الذات في معناه المحوّل مكملاً لأهداف الاقتصاد العالمي الهيمنية وداعماً لها.

وهكذا يمكن استبعاد تكتيك هادف إلى إحداث التغيير في بنية النظام العالمي باعتباره مجرد وهم. فهناك احتمال ضعيف جداً لحرب حركة في المستوى الدولي من خلالها يمكن للراديكاليين السيطرة على البنية الفوقية للمؤسسات الدولية. وعلى الرغم من دانيال باتريك موينيهان**** Daniel Patrick Moynihan فإن راديكاليي العالم الثالث لا يتحكمون في المؤسسات الدولية. وحتى وإن تحكّموا فيها فلن يفعلوا بذلك شيئاً. فهذه البنى الفوقية غير مرتبطة بأية قاعدة سياسية شعبية. إنها مرتبطة بالطبقات المهيمنة الوطنية في بلدان القلب ولها قاعدة أوسع في هذه الدول من خلال وساطة هذه الطبقات. أما في الأطراف فلا ترتبط إلا بالثورة السلبية.

آفاق الهيمنة المضادة

إنّ النظم العالمية، بالعودة إلى قول غرامشي المذكور سابقاً في هذه المقالة، تعتمد على العلاقات الاجتماعية. ووفقاً لذلك فمن المرجح أن يكون التغيير الهيكلي المهم في النظام العالمي راجعاً إلى بعض التغييرات الأساسية في العلاقات الاجتماعية وفي الأنظمة السياسية الوطنية التي تتوافق مع الهياكل الوطنية للعلاقات الاجتماعية. وبحسب فكر غرامشي يمكن أن يحدث هذا مع ظهور كتلة تاريخية جديدة.

ويجب أن نحول مشكلة تغيير النظام العالمي من المؤسسات الدولية إلى المجتمعات الوطنية. وما زال تحليل غرامشي لإيطاليا صالحاً للاستعمال في النظام العالمي؛ فلا يمكن إلاّ لحرب المواقع أن تحدث في المدى الطويل تغييرات هيكلية، فهي تقتضي بناء القاعدة السياسية-الاجتماعية للتغيير من خلال إنشاء كتل تاريخية جديدة. ويظلّ السياق الوطني المجال الوحيد الذي يمكن أن توجد فيه كتلة تاريخية، رغم أن الاقتصاد العالمي والظروف السياسية-العالمية تؤثر تأثيراً مادياً في آفاق مثل هذا

العمل. إنَّ الأزمة المتراكمة في الاقتصاد العالمي (التي قد تعود بدايتها إلى أواخر ستينات القرن العشرين وبداية سبعيناته) ملائمة لظهور بعض التطورات التي يمكن أن تؤدي إلى تحدي الهيمنة المضادة. أما في بلدان القلب فإن تلك السياسات التي تقطع مدفوعات التحويل إلى الفئات الاجتماعية المحرومة وتولد نسبة عالية من البطالة تفتح الأفاق لتحالف واسع للمحرومين ضد قطاعي رأس المال والعمل اللذين يجدان أرضية مشتركة في الإنتاج الدولي ونظام الاحتكار الليبرالي العالمي. ومن المرجح أن تكون القاعدة السياسية لهذا التحالف ما بعد كينزية ونيوماركنتيلية. وأما في بلدان الأطراف فتكون بعض الدول عرضة للعمل الثوري كما تشير إلى ذلك الأحداث من إيران إلى أمريكا الوسطى. بيد أن الإعداد السياسي العميق للسكان قد يكون قادرا على مواكبة الفرص الثورية، وهذا يقلل من احتمال وجود كتلة تاريخية جديدة. وستكون هناك حاجة إلى منظمة سياسية فعالة (أمير غرامشي الحديث) من أجل حشد الطبقات العاملة الجديدة التي ولدها الإنتاج الدولي ومن أجل مدّ الجسور للفلاحين والهامش الحضري. ومن غير ذلك لا يمكننا إلا أن نتصور عملية تستطيع فيها النخب السياسية المحلية، وحتى بعض النخب التي ولدها الثورات المجهضة والفاشلة، أن ترسخ سلطتها ضمن نظام احتكار ليبرالي عالمي. ومن شأن الهيمنة الاحتكارية الليبرالية المبنية من جديد أن تكون قادرة على استعمال التراسفورميزمو عن طريق التكيف مع أنواع كثيرة من المؤسسات والممارسات الوطنية التي تتضمن تأميم الصناعات. ويمكن لبلاغيات القومية والاشتراكية أن تتوافق مع استعادة الثورة السلبية تحت ستار جديد في الأطراف. نقول باختصار إنَّ مهمة تغيير النظام العالمي تبدأ بالجهد الطويل والشاق الهادف إلى بناء كتل تاريخية جديدة داخل الحدود الوطنية.

الهوامش

* لاحظنا أن الكاتب يستعمل ضميرِي المتكلم المفرد والجمع. ولذلك ورغم أن "نحن" هو الضمير الدال على التواضع العلمي في العربية فقد فضلنا الحفاظ على الضميرين كما استعملهما الكاتب باللغة الإنجليزية (المترجم).

** أورد كاتب هذه المقالة الكلمة في لغتها الإيطالية ولم ينقلها إلى الإنجليزية. ويمكن ترجمتها إلى العربية بـ"التحول" أو "العملية التحولية"، ولكننا نفضل تعريبها بالتراسفورميرمو حفاظا على أصالة معناها في لغتها الأصلية لأن أي ترجمة لها قد تبتعد بها عن معناها الأصلي (المترجم).

*** بلدان القلب ترجمة اخترناها لـ *the core countries* لأن الكاتب يستعمل في هذه المقالة مصطلحات من نظرية القلب والأطراف.

**** هو سياسي وعالم اجتماع ودبلوماسي أمريكي شغل مناصب سياسية لكنه عُرف بنقده للسياسات الأمريكية فقد عارض على سبيل المثال موافقة الكونغرس على حرب الخليج. في عام ١٩٩١ .

١- نُشرت هذه المقالة في الأصل في: Millennium, (1983) 12(2) : 162-75. ونحيل في الاقتباس إلى Gramsci (1971) ونورده بعد ذلك كما يلي: Selections. والطبعة النقدية الكاملة هي Gramsci (1975)، ونوردها بعد ذلك كما يلي: Quaderni.

٢- يبدو أن هذه هي المشكلة في: Anderson (1976-77) الذي يزعم أنه وجد تضاربا في المفاهيم عند غرامشي.

٣- في هذه النقطة انظر: Thompson (1978) الذي يقابل بين موقف مؤرخ مشابه لموقف غرامشي وبنوية التيسير الفلسفية المجردة. انظر:

'Marxism is not Historicism', in Althusser and Balibar (1979).

٤- يُقال إن ذلك كان هادفا إلى تجنب مصادرة ملاحظاته من لدن مراقب السجن الذي يجب أن يكون بطيئا بشكل خاص إن كان هذا الأمر صحيحا.

٥- لقد وضع بوسي-غلوكسمان (1975) Buci-Glucksmann غرامشي ضمن التقليد اللبيني. وقابل كل من بورتيلي (1972) Portelli وماتشوتشي (1973) Macciocci بين غرامشي ولينين. ويبدو لي أن كتاب بوسي غلوكسمان فُكر فيه بالكامل. انظر كذلك:

Mouffe (1979) and Showstack-Sassoon (1982).

٦- هذه الفكرة منسجمة كثيرا مع تقييم غرامشي للوضع في إيطاليا في بداية عشرينات القرن العشرين. فقد كانت الطبقة العاملة في حد ذاتها أضعف من أن تتحمل عبء الثورة كاملا ولم تستطع إقامة دولة جديدة بالتحالف مع الفلاحين ومع بعض عناصر البورجوازية الصغيرة. وفي الواقع اعتبر غرامشي حركة المجلس العمالي مدرسة لقيادة مثل هذا التحالف، وكانت جهوده قبل سجنه موجهة نحو بناء هذا التحالف.

٧- انظر: Buci-Glucksmann (1979 : 63).

٨- Machiavelli (1977: 49-50); Gramsci (1971: 169-90).

٩- تشير عبارة "أوروبا الغربية" إلى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا في عشرينات القرن العشرين وثلاثيناته.

١٠- استعار غرامشي مصطلح "الثورة السليبية" من بينشانسو كيوكو -1770 Vincenzo Cuocco (1823) المؤرخ النابولي الذي كان ناشطا في المراحل الأولى من توحيد إيطاليا. Risorgimento.

وبحسب تأويل كيوكو جلبرت جيوش نابليون لإيطاليا ثورة سلبية.

١١- Buci-Glucksmann (1975: 121).

١٢- Gramsci, Quaderni (1975 : 2, 632).

١٣- انظر بحث سورال في الأسطورة و"المعركة النابوليونية" في الرسالة الموجّهة إلى دانيال

هالفاي Daniel Halevy في: Sorel, 1961 .

١٤- التّاريخ غير نهائيّ ويجب تنقيحه من خلال النظر في الخصائص البنيويّة المناسبة لكلّ فترةٍ وفي العوامل التي تشكّل نقاط الإنهيار بين فترةٍ وأخرى كذلك. وتقدّم هنا بوصفها مجرد ملاحظات لمراجعة الثقافة التاريخية لإثارة الأسئلة حول الهيمنة وما يصابها من بني وآليات. إنّ الإمبريالية التي اتخذت أشكالاً مختلفة في هذه المراحل مسألة وثيقة الصلة. ففي بداية السلام البريطاني Pax Britannica يبدو أنّ السيطرة على المستعمرات كانت عرضيّة ولم تكن ضروريّة للتوسّع الاقتصاديّ رغم أنّ بعض المناطق كانت تدار مباشرة. فقد كان للأرجنتين، وهي دولة مستقلة استقلالاً شكلياً، الصلة نفسها بالاقتصاد البريطاني مثل كندا وهي مستعمرة سابقة. وهذا ما يمكن تسميته مرحلة "الإمبريالية الليبرالية" كما لاحظ ذلك جورج ليشتايم George Lichtheim. وفي الفترة الثانية جلب ما يسمّى "الإمبريالية الجديدة" المزيد من التركيز على السيطرة السياسية المباشرة. وشهدت كذلك نمو صادرات رأس المال ورأس المال المالي الذي اعتبره لينين جوهر الإمبريالية الحقيقي. وفي الفترة الثالثة التي يمكن أن تسمى الإمبريالية النيوليبرالية أو إمبريالية الاحتكار الليبرالية ظهر تدويل الإنتاج بوصفه الشكل البارز وتدعمه كذلك أشكال جديدة من رأس المال المالي (البنوك والاتحادات متعددة الجنسيات). ولا يبدو أنّ هناك فائدة تذكر من محاولة تحديد جوهر للإمبريالية لا يتغيّر، ولكن من المفيد وصف الخصائص البنيويّة للإمبرياليات التي تتوافق مع النظم العالمية الهيمنية وغير الهيمنية المتعاقبة. وللمزيد من البحث في ما يتعلّق بالسلام البريطاني والسلام الأمريكي Pax Americana انظر: Cox (1983).